

المجتمع المدني من الاستشارة والاقتراح الى الفاعلية

أكد عبدالمالك لكحيلي مستشار الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني أن جمعيات المجتمع المدني كانت حاضرة بقوة في المجتمع قبل دستور 2011 ، وأن هذا الأخير قد رسم هذا الحضور في مختلف المجالات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والرياضية من خلال الفصل 12 منه بتمكينها دستوريا بالحق في المساهمة في إعداد السياسات العمومية وتنفيذها وتقييمها وهو ما عبر عنه عنوان الندوة "المجتمع المدني من الاستشارة والاقتراح الى الفاعلية " التي نظمتها جمعية تطاون أسمير بتنسيق مع لجنة الحوار الوطني يوم الثلاثاء 2013/10/29 بدار عبدالخالق الطريس بمشاركة كل من السيد مولاي اسماعيل العلوي رئيس لجنة الحوار الوطني حول المجتمع المدني بجمعية السيد ياسين إسبوييا والسيد محمد النشنانش رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان بجمعية الأستاذ جمال الدين الشعبي والدكتور الطيب الوازاني عن جمعية تطاون اسمير.

وقد أفرد لكحيلي حيزا مهما من مداخلته لتوضيح دور الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني المحدد بمرسوم والمبني على منطق العلاقة مع المجتمع المدني بعيدا عن الوصاية عليه مذكرا أن السيد الوزير الحبيب شوباني صرح في عديد من المناسبات أن قوة المجتمع المدني في استقلاليته وأن الحكومة تسعى إلى ترسيخ وتعزيز حكمة المجتمع المدني في إدارة وتدبير الشأن الداخلي وكذا في علاقات الشراكة مع مؤسسات الدولة بشكل شفاف على مسافة واحدة من جميع الجمعيات، حتى يقوم بأدواره الرقابية والتشريعية التي خولها له الدستور وفق اختيار الديمقراطية التشاركية إلى جانب الديمقراطية التمثيلية في

إطار التعاون والتكامل، بينما أشار عبدالمالك لكحيلي أثناء تناوله المحور الثاني للندوة الخاص بدور المجتمع المدني على المستوى المحلي والجهوي الى الفصل 139 من الدستور والذي دعا مجالس الجهات، والجماعات الترابية الى وضع، آليات تشاركية للحوار والتشاور، لتيسير مساهمة المواطنين والمواطنين والجمعيات في إعداد برامج التنمية وتتبعها طبق الشروط والكيفيات التي سيحددها القانون.

